

رئيس جامعة ذمار لـ«الميثاق»:

اللجنة العسكرية تتحمل مسؤولية الانفلات الأمني



> بداية.. كيف تقرأ المشهد السياسي الراهن في بلادنا؟

- على الرغم من كل المنغصات والتخوفات من المجهول إلا أن الأمور تبشر بكل خير، ولابد على كل الأطراف السياسية أن تثبت للعالم أن اليمن بلد الإيمان والحكمة وأن تباعد عن عملية التعنت والتعصب للرأي وأن تومن بحق الجميع في التعايش مهما اختلفت في وجهات النظر، ويمكن التأكيد على أن الهم الأكبر للمواطنين بمختلف توجهاتهم السياسية هو توفير الأمن والاستقرار والسكينة والعيش الكريم، ولهذا فلا بد من الجميع العمل على توفير الأمن أولا كمدخل رئيسي لحياة أفضل اقتصاديا وتنمويا واجتماعيا.

رحمة وعذاب!

> ماذا عن التباينات السياسية والتصعيد الميداني من قبل أحزاب المشترك؟

- التباين أمر جيد إذا كان سيعمل على ايجاد قواسم مشتركة لخدمة اليمن الموحد الأمن المستقر، أما إذا كانت ستعمل على تقسيم الوطن وتحويله إلى ساحة للاحتراب والاقتتال فهذا أمر غير مقبول ولابد على العقلاء تحكيم العقل وتغليب مصلحة الوطن على المصالح الحزبية الضيقة والشخصية الانانية.. وأتمنى من الجميع ألا يجعلوا اليمن ساحة للاحتراب بل ساحة للتنافس الإيجابي لخدمة المواطنين

وتوفير ما يحتاجونه من التنمية على مختلف المستويات، وفي تصوري أن علينا في المرحلة المقبلة أن نسير على ما حددته المبادرة الخليجية المزمنة حتى نفوس على المأزومين فرصة محاولة تنفيذ الأجندة التي ظاهرها رحمة وباطنها عذاب.

المدخل الصحيح

> عانى الشعب اليمني خلال العام الماضي جراء الأزمة جملة من المشاكل الاقتصادية والأمنية وانعدام الخدمات الأساسية.. فما الأولويات أمام حكومة الوفاق؟

- اعتقد أن من أولى أولويات المرحلة المقبلة تحقيق الأمن والاستقرار في كل ربوع الوطن باعتباره المدخل الصحيح لتحقيق كل طموحات المجتمع، كما أن على الحكومة العمل على توفير متطلبات المواطن الخدمية والاقتصادية وبشكل مستمر وسعر يتوافق مع دخل الفرد، كما أن على الحكومة والأحزاب البدء بتهيئة الظروف لإجراء حوار وطني جاد وشفاف للخروج من الأزمة، حوار لا يستثنى أحداً بمن فيهم الأخوة في الحراك أو الحوثيون شريطة أن يكون هناك سقف للحوار حتى لا ندخل في متاهات ودهاليز نحن في غنى عنها، أي أن يكون تحت راية الوحدة اليمنية وأن يكون للحوار سقف زمني حتى لا تنتهي السنين دون إجراء أي تقدم في حل الأزمة وبالتالي سندخل في حالة فراغ وأزمة حقيقية قد تأتي على كل شيء في بلادنا الحبيبة.

اليمن أولاً

> هل تعتقد أن هناك من يريد الوصول من خلال الحوار إلى تحقيق مشاريع تنكيفية، أو إعاقة الحوار من قبل أطراف شعرت أنها خرجت من التسوية السياسية؟

- قواعد اللعبة السياسية ليست ثابتة ونوابا الأشخاص لن تكون واحدة وهذه كونيّة ولكن لابد على كل أطراف العمل السياسي أن ينطلقوا بالحوار من قاعدة اليمن أولا وأخيراً، وأقصد باليمن

هو اليمن الموحد الأمن المستقر ومهما كانت هناك من أجندة لهذا الطرف أو ذاك فيجب ألا تخرج عن الإجماع الوطني الرافض لأي مشاريع تفكيكية أو مناطقية أو طائفية أو غيرها، ولابد من الإشارة هنا إلى أن الرئيس عبدربه منصور هادي يمتلك من القدرة والحكمة السياسية والخبرة ما يمكنه من لم شمل وتقريب وجهات النظر فهو يحظى بإجماع شعبي واسع وتأييد اقليمي ودولي كبير، الأمر الذي يجعله يتخذ قرارات مصيرية غاية في الأهمية تخدم وحدة اليمن، فلو نظرنا إلى الولايات المتحدة الأمريكية نجدها لا تسمح لأحد أو حزب أو غيره بالتفاوض على تجزئة الولايات كدولة عظمى موحدة أو انفصال أي من الولايات لأن هذا في الدستور الأمريكي ولدى الشعب أمر محرم.. وإذا كان هناك من يطرح هذا السيناريو بحجة الحصول على الحقوق أو المطالب بالمشروعة فهذا غير مقبول، أما الحقوق المشروعة فلا بد من تحقيقها سواء للمواطن في المحافظات الجنوبية والشرقية أو في باقي المحافظات، فهناك مظالم في كل المحافظات ولابد أن يأخذ كل ذي حق حقه ولابد من إعادة الأراضي التي نهبّت على البعض.. وإذا كان هناك من يطمح لتشكيل أي كيان أو حزب سياسي طبقاً للقانون فلا مانع وقد كفل الدستور والقانون ذلك ونظمه بدقة، وأتمنى على فخامة الرئيس عبدربه منصور هادي أن يبدأ بتشكيل اللجان المتخصصة للحوار من كافة الأحزاب والأطراف ومن ذوي الخبرة في صياغة الدستور الجديد الذي يليب تطلعات المرحلة المقبلة سواء فيما يتعلق بشكل نظام الحكم، هل هو رئاسي أم برلماني أو مختلط، ولابد أن تكون المبادرة الخليجية وأليتها المزمنة وقرار مجلس الأمن والدستور واليثاق الوطني هي الركيزة الأساسية للحوار.

> ماذا لو قاطع البعض الحوار المرتقب؟ - لقد حددت المبادرة الخليجية وأليتها أن الحوار مفتوح على الجميع وإذا قاطع هذا الطرف أو ذاك فهذا لن يؤثر على سيره، وأجدد التأكيد على أن الذين سيقاطعون الحوار إنما سوف يعزلون أنفسهم وسيكونون هم الخاسرون..

أوضاع صعبة

> أشرت إلى أن الهم الاقتصادي يعد من أولويات حكومة الوفاق خلال المرحلة المقبلة.. كيف يمكن إصلاح الوضع الاقتصادي؟

- لقد عانى المواطن خلال العام الماضي أوضاعاً اقتصادية وأمنية صعبة وكان يعمل على تحسن الوضع انفراج الأزمة لاسيما بعد الانتخابات الرئاسية المبكرة بدليل أننا شاهدنا اندفاعاً كبيراً من كافة شرائح المجتمع نحو صناديق الاقتراع.. وكان على الحكومة أن تعمل على تحسين الوضع الاقتصادي بما ينعكس إيجابا على حياة الناس، واعتقد أن الأشقاء والأصدقاء وعدوا بمد يد العون والمساعدة للشعب اليمني لتجاوز آثار الأزمة سواء بما سوف يخصصه مؤتمر أصدقاء اليمن أو المانحين أو على مستوى الدعم الخليجي.

واعتقد أنه أن الألوان على الأشقاء في مجلس التعاون أن يعيدوا النظر في رفع التحفظات على دخول العمالة اليمنية للأسواق الخليجية لأن هذا سوف يخلق فرص عمل للشباب اليمني بما ينعكس على الوضع الاقتصادي وعلى مستوى الفرد والمجتمع بشكل عام، ولو نظرنا إلى أمريكا والدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية عندما ساعدت ألمانيا الغربية وقدمت لها مشاريع ضخمة مكنتها من استعادة دورها ونهضتها، فنحن في اليمن

بحاجة ماسة لمثل هذا الدعم مع الأخذ بالاعتبار نوعية وحجم المشاريع المقدمة إلى جانب تدفق الاستثمارات.

مكانة دولية

> الإجماع الدولي على دعم اليمن لتجاوز الأزمة.. كيف تقرأه؟

- هذا الأمر مفخرة لليمن ولليمنيين.. أن يجتمع العالم اقليمياً ودولياً بهذه الطريقة لدعمه ومساندته لتجاوز الأزمة فهذا يدل أن لليمن مكانة مهمة، وكونها تجاوزت الأزمة بهذا الشكل المتحضر، وهذا بفضل حنكة وحكمة الزعيم علي عبدالله صالح الذي تمسك بكل الأزمة بالطرق السلمية منذ البداية.. ولا أنسى أن أشير إلى أن اليمن تتمتع بموقع سياسي مهم سواء للعالم وأي منطقة للعالم، ومن هنا كان إجماع العالم على مساندتنا لتجاوز الأزمة بالطرق السلمية.

عقليات متحجرة

> ألا ترى أن عدم الاستقرار الأمني وبقاء المسلحين في الشوارع يعيق عملية التسوية؟

- لقد أثبت الغالبية العظمى من أبناء الشعب سواء في إطار المؤتمر الشعبي العام وحلفائه أو المشترك وشركائه أنهم مع الأمن والاستقرار والوحدة وغلبوا مصلحة الوطن على المصالح الحزبية والشخصية بدليل نجاح الانتخابات الرئاسية المبكرة بتلك الطريقة المشرفة التي فاقت التوقعات.

وإذا كان هناك من يحاول إثارة النعرات والمشاكل داخل الوطن- وهم قلة يبحثون عن مصالح شخصية ويعملون لحساب أجندة خارجية أو تحكمهم عقليات متحجرة لا تفهم طبيعة الواقع اليمني ورغبة الشعب في الحياة الآمنة المستقرة، بعد أن عانى طيلة العام الماضي معاناة شديدة في كل مناحي الحياة- فإن الغالبية مع الأمن والاستقرار، وإذا كان لي من ملاحظة

فهي على اللجنة العسكرية التي أنجزت بعض المهام ولكن لابد أن يكون لها موقف واضح وحازم من عملية الانفلات الأمني في أمانة العاصمة وبعض المحافظات الأخرى لأن الأمن هو مدخل الإصلاحات الاقتصادية والتنموية والدستورية والحوار السلمي المزمع إجراءه.

رسالة واضحة

> ازدادت العمليات الإرهابية خلال الفترة الأخيرة.. إلى ماذا ترجعه؟

- تنظيم القاعدة هو تنظيم دولي وخطره لا ينحصر على بلادنا وحدها، والقاعدة اليوم أصبحت جزءاً من اللعبة السياسية الدولية ولابد من الإشارة إلى أن عدم الاستقرار السياسي وضعف الأداء الأمني في بعض المحافظات قد وفر أرضية خصبة للقاعدة للانتشار، والغريب أن أعمال القاعدة قد توغلت إلى مدن لم تكن تتوقع أن تدخلها مثل تعز وقوبا استهدفت المدرس الأمريكي بتلك الطريقة، المتوحشة التي يظهر فيها روح التحدي من القاعدة.

واعتقد أن هذه العملية قد أوصلت رسالة واضحة للأشقاء والأصدقاء أن هذا التنظيم قد أصبح قويا وقادراً على الضرب في أكثر من اتجاه ومكان ولذا على الجميع التنبيه لخطورة هذا التنظيم وتجفيف منابعه سواء بدعم الشباب وإيجاد فرص عمل لهم أو بإيجاد رقابة شديدة على المدارس والجامعات ذات الطابع الديني..

لقاء

رئيس جامعة ذمار لـ«الميثاق»:

حذر الدكتور أحمد الحضرائي- رئيس جامعة ذمار- من انعكاسات تدهور الحالة الأمنية وتزايد أعمال القاعدة في بلادنا.. وأرجع ذلك إلى الخلافات والمحاكمات السياسية التي أدت إلى توغل القاعدة في العديد من المحافظات..

ودعا في حوار مع «الميثاق» كافة الأطراف السياسية إلى تغليب مصلحة الوطن وفتح صفحة جديدة من التعايش السلمي والتسامح والاخاء.. وقال رئيس جامعة ذمار: لابد على كل الأطراف غرس ثقافة الولاء الوطني في نفوس الشباب بدلا من ثقافة الأحقاد.. فألى الحوار..

لقاء/ عارف الشرجبي

الشباب العاطل قبله موقوتة

الاستقرار السياسي سيمهد الطريق أمام البناء والتنمية

نبذ العنف

> أقيمتم العديد من الندوات في جامعة ذمار.. ما الهدف منها وبماذا خرجت؟

- عندما شاهدنا أن هناك استهدافاً للشباب ومحاولة جرحهم إلى مربع العنف والانقسام قمنا بعمل العديد من الندوات، دعونا خلالها إلى وحدة الصف ونبذ العنف والتطرف وعدم الدخول في المكايدة السياسية كما دعونا إلى الحوار والمصالحة والتسامح داخل الجامعة والمجتمع بشكل عام، واعتقد أن هذه الندوات آتت ثمارها وقد كانت جامعة ذمار الوحيدة التي لم يتوقف فيها التعليم وأجريت الاختبارات في وقتها المحدد وهذا يدل على أن الشباب اصبح لديهم وعي كبير بقضايا الوطن.

قوة فاعلة

> أشرت إلى موضوع استيعاب العمالة اليمنية في دول الخليج كحل جزئي لاستيعاب البطالة.. هل تم تأهيلها بما يمكنها من الانخراط في سوق العمل الخليجية أم لا؟

- مخرجات الجامعات اليمنية في الكليات التطبيقية والعلوم والإدارة جيدة إلى حد بعيد وقادرة على العمل في أي دولة بالمنطقة والعالم ولدينا إحصاءات تؤكد ذلك، ولكن المشكلة أن ٧٠٪ من خريجي الجامعات الحكومية والأهلية في الكليات والعلوم الشرعية وغيرها من التخصصات المكررة، الأمر الذي خلق بطالة كبيرة لدى الشباب ولن تجد لها مكاناً في سوق العمل الذي اصبح يتطلب مهارات جديدة مثل الحاسوب والعلوم التطبيقية وغيرها، ونحن قد تنبهنا لهذا الأمر وعملنا على التشجيع للاقبال على الدراسة في التخصصات العلمية ليصبح الشباب قوة فاعلة بدلا من إن يصبح قبله موقوتة لو كان عاطلا..

> هل يعني هذا ضرورة إعادة النظر في السياسة التعليمية في بلادنا من حيث التخصصات والمناهج وطرق التدريس؟

- بكل تأكيد فالعالم يتطور بصورة كبيرة، وما كان يصلح بالأمس لم يعد مجديا اليوم، ويجب إعادة النظر في السياسة التعليمية وتحسين المنهج وهذا الأمر تم التنبه له فقد قامت وزارة التعليم العالي بوضع خطط جيدة قد تأخذ وقتاً لتنفيذها بالشكل المطلوب ولكن علينا الاهتمام أيضا بتحسين وضع الكادر التعليمي واعطاءهم المفازات اللازمة بما يمكنهم من البحث وأداء رسالة التعليم بالشكل الجيد..

برنامج «ارسمس»

> ألا يوجد منح خارجية عبر الجامعات اليمنية للمبرزين من الطلاب؟

- هناك بعض المنح للطلاب الدارسين في الماجستير والدكتوراة من خلال التعاون مع برنامج «ارسمس» وهو برنامج تعاون علمي مع الاتحاد الأوروبي ويقدم ٧٠ منحة مجانية لطلاب الماجستير والدكتوراة، وما فوقها يشمل كافة التخصصات العلمية ويدرس في أرقى الجامعات الأوروبية «ألمانيا، فرنسا، السويد، أسبانيا، بريطانيا، هولندا.. وغيرها»، ويتكفل بدفع ألف يورو للطلاب الماجستير و ٢٠٠ يورو لطلاب الدكتوراه، وأيضا تكاليف السفر والتأشيرة وكل شيء، علما بأن الحصول على هذه المنح عبر المفازة في الجامعة بدون أي وساطة من أحد ويتم الترشيح من ق بلنا والاختيار من قبل البرنامج وهذا أمر جيد.

الميثاق

القاضي باسندوة



د. بشير عبدالله العماد

إن الهفوات هي من الأمور الفطرية للإنسان، حتى العلماء وكما يقال «لكل عالم هفوة» ولكن هذه الهفوات تكون مقبولة أو مرفوضة بحسب الشخص الذي تصدر عنه ومدى التناسب بين هذا الشخص ومقدار ونوع الهفوة، فيقبلها الناس إذا كانت بسيطة ويلمسون لمن صدرت عنه المبررات والاعذار، وبالمقابل عندما تكون الهفوة كبيرة فإن الناس لا يستطيعون تقبلها أو فهم الدوافع التي أدت إليها، ومن تلك الهفوات التي لا تغتفر ولا يلمس لها أي عذر أو مبرر ما صدر عن رئيس حكومة الوفاق محمد باسندوة عن إعلان الجهة التي نفذت مايعرف بجمعة الكرامة، متناسيا أن صفته الآن كرئيس لحكومة الوفاق تستوجب منه ان يقف ضد من يحاول تعكير أجواء الوفاق الوطني لا أن يقوم هو بذلك.

إن اعلان باسندوة وبشكل قاطع عن الجهة التي قامت بارتكاب الجريمة يفهم منه أحد أمرين، الأول أنه يستغل صفته الرسمية ويلصق التهمة بطرف معين، والأمر الثاني انه يقرأ ما مكتب له، وفي كلتا الحالتين فإن ما أعلن عنه باسندوة يعتبر تدخلا سافرا في أعمال السلطة القضائية التي يفترض أن يكون باسندوة وحكومته خاضعين لها، لا منتهكين لسيادتها واستقلاليتها.

وكنا نتمنى من رئيس حكومة الوفاق في مثل هكذا مناسبة ان يعلن دعمه للسير في اجراءات المحاكمة العادلة للكشف عن الجناة الحقيقيين، لا أن يعلن عن أحكام مسبقة ويتحول إلى قاض ويصدر الحكم بالإدانة، وإذا حاولنا ربط ما أعلنه باسندوة بتداعيات الجريمة وظهور بعض الجوانب المتعلقة بها سواء على شكل دلائل قانونية أو تحليلات واستنتاجات، فإن هذا الاعلان يهدف الى الانحراف بنتائج التحقيقات والمحاكمات وتوجيهها وكذا التغطية على بعض الأطراف المتورطة في تلك الجريمة.

كما كنا نتمنى على رئيس حكومة الوفاق ان يجسد إيمانه بالدولة المدنية التي يتغنى بها في خطابهات ومقابلاته وذلك من خلال دعم استقلال القضاء الذي يعد أول وأهم ركائز الدولة المدنية الحديثة وإعلانه عن تسخير إمكانات الحكومة بيد القضاء في سبيل الوصول الى الحقيقة في تلك الجريمة وغيرها من الجرائم التي راح ضحيتها الأبرياء الشباب، لأن يتحول من رئيس حكومة الى رئيس محكمة ويتصدى لإصدار أحكام قانونية دون الاستناد الى وقائع أو أدلة قانونية.

وهنا ندعو الجميع الى مراعاة مشاعر أسر وذوي الشهداء وعدم استخدام القضية لأغراض سياسية ومصالح حزبية.. وأن نتوجه جميعا لدعم ومساندة القضاء لاستكمال السير في اجراءات المحاكمة وعلان الحقيقة للجميع، ومن كان لديه أي معلومات تفيد التحقيق فليقدمها في الاطار القانوني أمام المحكمة المختصة بعيداً عن المزایدات والمكائيد التي ستؤدي في النهاية الى ضياع الأدلة وموت القضية والاكتفاء بلقب «الشهيد» على ضحايا تلك المجزرة البشعة.

العادلة لكل الأطراف دون تمييز أو مصادرة الحريات.

وكشف البيان عن قيام طرفي الصراع بالزج بالأطفال للمشاركة بالتواجد في مسرح الأحداث عبر القيام بتسليحهم والعمل على مراقبة القيادات الميدانية لكلا الطرفين الأمر الذي يعد انتهاكا صارخا لحقوق الطفولة بصورة تنافى مع كافة النصوص الدستورية والوطنية والمواثيق والمعاهدات الدولية.

ودعا الفريق في بيانه السلطات المركزية والمحلية إلى تفعيل دور الدولة للقيام بوظيفتها الدستورية والقانونية دون تحيزٍ بما يكفل التوازن بين الاستقرار والحريات، كما شددَ على السلطة المركزية والمحلية للقيام بواجباتها تجاه المأساة الإنسانية وعودة النازحين إلى منازلهم وتعويضهم مع مراعاة الدقة والمنهجية في تحديد الأعداد الحقيقية للنازحين وحجم معاناتهم بعيدا عن روح الاستغلال للجوانب الإنسانية.

حمل ناشطون سياسيون وكتّاب من محافظة حجة الحكومة مسؤولية الصراع الدموي المتفجّر في مديرتي مستبأ وكشر بين عناصر تابعة لحزب الإصلاح والحوثيين والذي أودى بحياة المئات من المواطنين الأبرياء وتشريد الآلاف من منازلهم.

وأكد بيان صادر عن الفريق الذي زار منطقة الأحداث المؤسفة أن ما يحدث في عاهم وجبل أبو الدوّار ليس أكثر من صراع سياسي بحت حاول بعض القوى من خلاله أن تبعث بقرائن إلى أطراف وطنية وإقليمية على حساب الدم اليمني وهي تتاجر بالقيم الإنسانية لتحقيق مقاصد سياسية.

وأشار البيان إلى انعدام حضور الدولة وتفعيل دورها بقوة القانون والدستور وغياب وظيفتها في منطقة المواجهات بما يحقق الأمن النفسي والاجتماعي ويلبيّ متطلبات الاستقرار ويضمن الحقوق

«الميثاق» - خاص

أبناء الضالع يعتصمون لإطلاق أبنائهم المختطفين في أبين

واللجنة الأمنية بالمعتصمين وأكد لهم أن الحكومة والدولة تبذل جهودا كبيرة لحل هذه القضية و معالجة مشكلة المختطفين باعتبار القضية عامة على مستوى الوطن ولها مدلولات إنسانية غير عادية، كما أكد لهم أن قيادة المحافظة ستظل في تواصل مستمر مع الجهات العليا في الدولة والحكومة بشأن ايجاد حل لهذه القضية وشدد على ضرورة تجنّب الغلو والتطرف وأن يعملوا مع الدولة لاعادة عملية البناء والتنمية وتعزيز الأمن والاستقرار

الاعتداء الارهابي الذي شنته جماعة أنصار الشريعة على الألوية العسكرية المرابطة هناك... ومن هؤلاء الجنود:

أحمد سالم البريكي ، محمود أحمد علي عواس ، محمد علي مانع عواس ، عبده محمد صالح العبدلي وهم من أبناء مديريات الضالع والأزرق وجحاف... هذا وأشار المعتصمون الى أن هناك مفقودين آخرين يعتقد أنهم لدى أنصار الشريعة في أبين .

الى ذلك التقى محافظ الضالع

اعتصم المئات من أبناء ومشائخ وأعيان مديريات الأزراق وجحاف ومدينة

الضالع ومديريات أخرى السبت أمام ديوان المجمع الحكومي لمحافظة الضالع، تجمعوا رافعين صور ابنائهم الجنود المختطفين لدى (أنصار الشريعة) في محافظة أبين كما رفعوا لافتات طالبوا من خلالها قيادة محافظة الضالع وزير الدفاع والحكومة الإسراع في تحرير وإطلاق سراح عدد من أبنائهم العسكريين الذين اختطفوا في وادي دوفس في

لا للفوضى.. لا للتخريب.. نعم للأمن والأمان .. نعم للإستقرار.. نعم للتنمية.. لا للفوضى.. لا للتخريب.. نعم للأمن والأمان .. نعم للإستقرار.. نعم للتنمية.. لا للفوضى.. لا للتخريب

أطراف إقليمية تتاجر بالدم اليمني في مستبأ وكشر بحجة

